

النزاع التركي اليوناني في قبرص (١٩٧٥-١٩٧٩)

الباحث: حقي إسماعيل مرتضى الديراوي

أ. م . عليّة عبد الحسين سعيد

جامعة البصرة – كلية التربية للعلوم الإنسانية – قسم التاريخ

ملخص البحث:

النزاع التركي اليوناني في قبرص هو نزاع قومي بين القبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيين حول تقاسم السلطة والسيادة في جزيرة قبرص. استمر ذلك النزاع لمدة طويلة وادى الى زعزعة الامن والسلم، ليس فقط في قبرص بل في المنطقة ككل لان الدولة التركية كانت تساند القبارصة الاتراك بينما اليونان تساند القبارصة اليونانيين وأثرت العلاقة بين البلدين وتأثرت بالأوضاع والمفاوضات في قبرص. وبما ان هيئة الامم المتحدة هدفها احلال السلام بين الشعوب المتحاربة وجلب السلم، فقد تدخلت في ذلك النزاع لتحقيق ذلك الهدف وحل النزاع في قبرص، وبذلت جهودها وخاصة خلال الامين العام وممثله الذي بذل المساعي بهدف جمع الطرفين (القبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيين) حول طاولة المفاوضات بهدف وضع حد لذلك النزاع.

الكلمات المفتاحية: الامم المتحدة ، قضية قبرص، مشكلة قبرص ، النزاع التركي اليوناني .

The Turkish-Greek dispute in Cyprus (1975-1979)

Researcher: Hakki Ismael Murtaza Al-Dirawi

Dept. of History, College of Education for Human Sciences,
University of Basrah

Abstract:

The Turkish-Greek dispute in Cyprus is a national dispute between Turkish-Cypriots and Greek-Cypriots over the sharing of power and sovereignty on the island of Cyprus. This conflict lasted for a long time and led to the destabilization of security and peace, not only in Cyprus but in the region as a whole because the Turkish state supported the Turkish Cypriots while Greece supported the Greek Cypriots and affected the relationship between the two countries and was affected by the situation and negotiations in Cyprus. Since the aim of the United Nations is to bring peace between the warring peoples and to bring peace, it intervened in that conflict to achieve that goal and to resolve the conflict in Cyprus, and exerted its efforts, especially through the Secretary-General and his representative, who made efforts with the aim of bringing the two parties (Turkish Cypriots and Greek Cypriots) around the negotiating table with a view to put an end to that conflict.

keywords: United Nations , Cyprus issue , Cyprus problem , Turkish-Greek conflict .

المقدمة

بعد ان تدخلت تركيا عسكريا في قبرص بسبب الانقلاب الذي حدث ضد مكاريوس في عام ١٩٧٤، بدأ التقسيم في الجزيرة بين الجانب القبرصي التركي والجانب القبرصي اليوناني ، حيث تجمع القبارصة الاتراك في شمال قبرص والقبارصة اليونانيين في الجنوب، وبذلك دخلت قضية قبرص مرحلة جديدة وبدأ القبارصة الاتراك يطالبون بامتيازات اكبر في السلطة ، وكانوا يطالبون بذلك من منطلق قوة الجيش التركي الذي تمركز في الشمال لدعم الجانب القبرصي التركي، وهو ما جعل من النزاع امرا مريرا تغلب على جميع الجهود الدبلوماسية التي تم بذلها في سبيل انهاءه، اذ ان القبارصة اليونانيين الذين تقف خلفهم وتساندهم اليونان، لم يكونوا مستعدين لتقديم التنازلات التي يطالبونها القبارصة الاتراك، وقد تدخلت الامم المتحدة بهدف حل النزاع والتوصل الى تسوية ترضي جميع الاطراف، وتمكنت من جلب الطرفين الى طاولة المفاوضات، مرار وتكرارا لكن من دون التوصل الى حل تقبل به الاطراف المعنية، ومع ذلك استمرت الامم المتحدة في بذل الجهود حتى على الرغم من المواقف المتصلبة التي ابدتها اطراف النزاع، اذ مهما كانت الصعوبات والمواقف التي عرقلت الجهود لكن الامم المتحدة كانت مصممة على بذل الجهود لإحلال السلم في قبرص.

كان سبب اختيار عام ١٩٧٥، لأنه العام الذي اعلن فيه القبارصة الاتراك قيام دولة قبرص التركية الفيدرالية، لكن مع ذلك اثبتت الامم المتحدة انه لا يمكن وقف جهودها سعيا لتحقيق الهدف الذي تأسست من اجله وهو احلال السلم، ومن ثم بذلت كل جهد ممكن بهدف التوصل الى حل يرضي الاطراف جميعها.

استعمل الباحث العديد من المصادر المتنوعة التي شملت مصادر تركية وانكليزية ودراسة ويونانية اضافة الى وثائق الامم المتحدة كان ذلك بهدف جمع المعلومات التي من الممكن ان تثري البحث وتقدم مادة مفيدة .

النزاع التركي اليوناني في قبرص (١٩٧٥-١٩٧٩)

بعد ان اعلن الجانب القبرصي التركي، في ١٣ شباط ١٩٧٥، عن دولة قبرص التركية الفيدرالية (TFSC - Turkish Cypriot Federal State) في القسم الشمالي لقبرص^(١). ازدادت العلاقات بين الاطراف المعنية تدهوراً وتعقيداً حيث صرح رئيس الوزراء سعدي إيرماك، أن نتيجة الإعلان هو استعادة حقوق الأتراك التي منحها دستور عام ١٩٦٠^(٢). فيما نددت الحكومة اليونانية بهذا العمل^(٣)، واشتكت حكومة قبرص لدى مجلس الامن الدولي على ذلك الاعلان. ومن جانب الاخير نظر في الوضع رداً على تلك الشكوى، فاعرب عن أسفه على القرار الفردي الصادر في ١٣ شباط ١٩٧٥، واكد انه ليس تسوية نهائية لقضية قبرص^(٤).

نتيجة لقرار المجلس، عقدت تحت اشراف الامين العام عدة جولات من المفاوضات الجديدة^(٥). كان من اهمها الجولة الثالثة لأنه تم فيها تسوية مسألة انتقال السكان^(٦)، من خلال التوقيع على اتفاقية التبادل السكاني الشامل^(٧)، وبموجبها سيسمح للقبارصة الأتراك الموجودين آنذاك في جنوب الجزيرة، الانتقال الى الشمال. وللقبارصة اليونانيين الموجودين في الشمال الحرية في البقاء هناك وسيحصلون على جميع المساعدات ليعيشوا حياة طبيعية^(٨). ويسمح لهم اذا ارادوا الانتقال إلى الجنوب، من دون ضغوط^(٩). وبعد فشل الجولة الرابعة من المفاوضات لان الجانب التركي لم يقدم مقترحات فعلية حول قضية الاراضي، لذا رفض كليريديس المتابعة^(١٠). ومضت مدة لم يتخذ فيها الامين العام أي خطوات جديدة وملموسة فاجتمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠ تشرين الثاني واعربت عن قلقها لان أربع جولات من المفاوضات بين ممثلي الجانبين لم تؤد إلى تسوية مقبولة للطرفين، ودعت إلى الاستئناف المفاوضات تحت رعاية الأمين العام بطريقة هادفة وبناءة^(١١).

ونتيجة لما تقدم وقعت بعد أربعة أسابيع. من قرار الجمعية العامة (١٢ كانون الاول ١٩٧٥)، كل من الحكومة التركية واليونانية اتفاقية، اثناء قمة الناتو في بروكسل اتفاقية بشأن قبرص^(١٢). وتضمنت تلك الاتفاقية التي وقع عليها وزيراً خارجية تركيا واليونان^(١٣)، عدة نقاط منها ان يُطلب من الأمين العام مناشدة ممثلي الطائفتين لمواصلة المفاوضات من دون شروط مسبقة. وان يشجع الوزيران ممثلي الطائفتين على الاستجابة الايجابية لنداء الأمين العام^(١٤).

دعا الأمين العام الطرفين إلى بدء المفاوضات في فيينا، وبذلك بدأت الجولة الخامسة منها. في ١٧ شباط ١٩٧٦ من دون أي شروط مسبقة^(١٥)، واستمرت حتى يوم ٢١ من الشهر نفسه^(١٦). قدم الامين العام اقتراحاً إجرائياً كان مفاده أن يبدأ المتحاورين متابعة النقاش في الجانب الإقليمي (قضية الحدود والاراضي التي ستخضع لكل جانب) حيث كانوا قد توقفوا خلال الجولة الأولى، في نيسان ١٩٧٥. وبناءً على ذلك أعاد كليريديس تقديم اقتراح اقليمي، يتعلق بثلاث مناطق خاضعة للسيطرة التركية^(١٧). وباستمرار النقاشات وافق

الطرفان على انه في غضون ٦ اسابيع سوف يتبادلان عن طريق ممثل الامين العام تبادل الاقتراحات خطياً^(١٨)، التي ستغطي كل جوانب القضية، وايضاً إنشاءً لجان خاصة لبحث البعد الدستوري للقضية الى جانب تقسيم الحدود والأراضي^(١٩).

لم يستمر الامر على هذه السلسلة، حيث استقال كليريدس في ٧ نيسان، بعد أن بدأ أنه عقد اتفاقاً إجرائياً سرياً مع نظيره من دون إبلاغ أي من اعضاء القيادة القبرصية اليونانية. نصت الاتفاقية التي تم التوصل إليها في مفاوضات شباط على أن يكون الجانب اليوناني هو أول من يقدم توصيات بشأن التسوية وأمام الأتراك مدة عشرة أيام للنظر فيها قبل تقديم مقترحاتهم الخاصة^(٢٠)، وقد اسدل الستار عن الامر بعد أن قدم القبارصة اليونانيون اقتراحاتهم، فطلب القبارصة الأتراك رؤيتها، الامر الذي ازم الوضع حيث اعترف كليريدس بأنه أخذ زمام المبادرة ووافق بصفة شخصية على أن الجانب اليوناني سيقدم اقتراحه قبل عشرة أيام، وانه لم يبلغ الحكومة القبرصية اليونانية التي كانت تعتقد أن الجانبين سوف يقدمان اقتراحاتهم في نفس الوقت^(٢١). وكان نتيجة النزاع في الجانب اليوناني، ان استقال كليريدس^(٢٢)، وحل محله وزير العمل الاسبق، تاسوس بابادوبولوس^(٢٣) Tassos Papadopoulos^(٢٤) وفي اليوم التالي تولى منصب المتحدث باسم مجلس النواب وبالمقابل حل محل دنكتاش المتحدث باسم الحكومة في المفاوضات أواميت سليمان أونان^(٢٥) Omet Soloman Onan^(٢٦).

قدم الجانب القبرصي اليوناني مقترحاته الى ممثل الامين العام وقدمها الاخير الى دنكتاش في ٨ نيسان، لكن يبدو انها ارتبطت بما ذكره الامين العام في ١٧ شباط ولهذا قال دنكتاش بعد ان تسلم المقترحات اليونانية انه لن يقبل اي مقترحات تربط بها الامين العام، ونتيجة لذلك الجدل، اوضح الاخير انه لم يقدم أي اقتراحات موضوعية. وان الاقتراحات التي تم ذكرها (المتعلقة بالجانب الاقليمي) كانت فقط في إطار مبادرة حسن النية من أجل تسهيل المحادثات من وجهة نظر إجرائية، ومن جانب اليونانيين أكدوا بأنهم صاغوا مقترحاتهم مع مراعاة ما طرحه الأمين العام. ومع ذلك لم يقتنع الجانب التركي ففي اليوم التالي قدم مقترحاته وذكر فيها، أنه عندما يتم تلقي اقتراحات من الجانب اليوناني بشأن مسألة الأراضي على النحو الواجب، فإن الجانب التركي سيكون على استعداد لبدء مفاوضات بشأن هذه المسألة. واستمرت الحالة السلبية في المدة التالية، بين الجانبين على هذه الشاكلة كل طرف كان ينتقد ما يطرحه الطرف الاخر. على سبيل المثال في رسالة بعثها ممثل القبارصة الاتراك الى ممثل الامين العام في ٢٥ أيار اعرب عن استعداده بدء مفاوضات لتحديد خط الحدود بين المنطقتين لجمهورية قبرص الموحدة، رد المفاوض اليوناني بابادوبولوس في ١ حزيران برسالة إلى ممثل الامين العام ذكر فيها أن رسالة أونان لا توفر اي اساس لإجراء مفاوضات بناءة إذ وفقاً للمفاوض القبرصي اليوناني، فإن موقف الجانب التركي يرمي إلى إلغاء جمهورية قبرص وتقسيمها، وهو ما يتعارض مع قرارات الأمم المتحدة ومع ذلك، الجانب القبرصي اليوناني مستعداً لاستئناف المفاوضات إذا كان الأمين العام يرى أن هناك املاً في أن يكون الجانب القبرصي التركي مستعداً للدخول في

مفاوضات هادفة وبناءة^(٢٧). في ذات السياق ذكر سليمان أونان أن المشكلة الرئيسة تكمن في ان المجتمع اليوناني لم يقبل معاملة المجتمع التركي على قدم المساواة. وأوضح أنهم أصروا على حل فيدرالي، وهو اقتراح ملموس وصالح للغاية. وأضاف أن المساواة كانت المعيار الرئيس لعملية التفاوض^(٢٨).

وعلى الرغم من جهود الامين العام وممثله واتصالاتهم مع الاطراف المعنية، لكن الخلاف بين الجانبين لم يختف حيث ذكر الجانب القبرصي اليوناني بأنه يتوقع من الجانب القبرصي التركي ان يقدم مقترحات ملموسة بشأن الاراضي في الجولة المقبلة ولكن القبارصة الاتراك اوضحوا أن تبادل الاقتراحات المكتوبة قد اكتمل في نيسان ١٩٧٦، وأن النقاشات الموضوعية في الجولة المقبلة لا بد أن تتعلق بالمبادئ والمعايير. ونتيجة لاستمرار الخلاف دعا الامين العام كل من بابادوبولوس وأونانو للمشاورات، فعقدت اجتماعات مشتركة ومنفصلة، في المدة ١٦ - ٢١ أيلول، وتم تبادل وجهات النظر بشأن استئناف المفاوضات تحت رعاية الامين العام^(٢٩)، واخيراً اتفق على أن يواصل ممثل الامين العام في قبرص المشاورات في نيقوسيا^(٣٠).

ارسل دنكتاش في ٩ كانون الثاني رسالة، إلى مكاريوس^(٣١)، عبر ممثل الأمين العام، لعقد اجتماع مباشر تحت رعاية الأمم المتحدة لمناقشة جميع جوانب قضية قبرص^(٣٢). وعقد ذلك الاجتماع في ٢٧ من الشهر نفسه^(٣٣)، وبعد الاجتماع أدلى الطرفين بتصريحات علنية مفادها أن الاجتماع عقد في جو ودي وانه كان مفيداً لكلا الجانبين، ولكن كانت هناك حاجة لتوضيح عدد كبير من النقاط. وخلال الاجتماع اظهر الطرفين الرغبة في عقد اجتماع آخر تحت رعاية الامين العام^(٣٤)، وبالفعل عقد ذلك الاجتماع، في ١٢ شباط ١٩٧٧، في نيقوسيا بين مكاريوس و دنكتاش^(٣٥)، بإشراف الأمين العام فالدهايم^(٣٦)، وقد تم الاتفاق في هذا الاجتماع، على أربعة مبادئ توجيهية ستبدأ وفقاً لها المفاوضات بين الجانبين، وهي كما يأتي^(٣٧):

- ١- السعي إلى انشاء جمهورية فدرالية مستقلة ليست منحازة وثنائية الطائفة.
- ٢- يجب مناقشة الإقليم الخاضع لإدارة كل من المجتمعين بحسب القابلية الاقتصادية أو الإنتاجية وملكية الأرض.
- ٣- المسائل المبدئية، مثل مسألة حرية الحركة، وحرية الإقامة، وحق الملكية وغيرها من المسائل المحددة.
- ٤- ستكون سلطات ووظائف الحكومة الفيدرالية المركزية بدرجة تكفل صيانة وحدة البلاد، مع مراعاة الطابع الثنائي الطائفة للدولة^(٣٨).

لقد تعهد الطرفان على التزامات نصت ان يتخذ الجانب القبرصي اليوناني، زمام المبادرة في المفاوضات، بشأن الجانب الإقليمي من خلال تقديم مقترحات ذات صلة مصحوبة بخريطة، بما يتناسب مع المبادئ التوجيهية الأربعة، وفي المقابل يأخذ الجانب القبرصي التركي زمام المبادرة فيما يتعلق بالجانب الدستوري بتقديمه مقترحات شاملة، ايضا فيما يتناسب مع المبادئ التوجيهية الأربعة^(٣٩).

بدأت الجولة السادسة من المفاوضات في ٣١ اذار ١٩٧٧ واستمرت حتى ٧ نيسان^(٤٠)، قدم الجانب القبرصي اليوناني لأول مرة، اقتراحاً إقليمياً محدداً إلى جانب خريطة تجسد مفهوم ترتيب ثنائية الطائفة، كان تقديم المقترحات اليونانية على وفق مبادئ معينة، بما فيها الحفاظ على سيادة ووحدة جمهورية قبرص وحق حرية التنقل والإقامة والعمل والملكية لجميع المواطنين^(٤١)، واحتوت على تأكيد وجود حكومة مركزية قوية، وقدمت المقترحات حوالي ٢٠٪ من أراضي الجزيرة للجانب التركي^(٤٢)، ودافع بابادوبولوس عن هذه النسبة وقال انها عادلة على أساس نسبة السكان وملكية الأرض. كان رد المحاور التركي، أونان، بأن الاقتراح اليونان غير معقول ولا يتفق مع المبادئ التوجيهية الأربعة (الفقرة الثانية تنص على وجوب مناقشة الإقليم الخاضع لإدارة كل من المجتمعين بحسب القابلية الاقتصادية أو الإنتاجية وملكية الأرض)، وقال إن العرض اليوناني لا يلبي حاجة القبارصة الأتراك إلى الجدوى الاقتصادية والأمن، واطاف إن العرض اليوناني مصمم لجعل سيطرة القبارصة اليونانيين على منطقة قبرص التركية ممكنة، ومع ذلك، اعتبر الجانب القبرصي التركي ان العرض اليوناني مجرد موقف مساومة في بداية النقاشات^(٤٣).

وفي ما يخص الجانب الدستوري، قدم الجانب القبرصي التركي في اليوم الثاني مقترحاته التي دعت إلى إقامة حكومة فيدرالية على أساس المساواة بين المجتمعين^(٤٤) وانه سينظم الكيانان السياسيان مواردهم بالتساوي ويعملون بشكل مشترك في نطاق محدود نسبيا في البداية ومن ثم ستتم الوظيف المتصورة للحكومة الاتحادية بمرور الوقت، وصف الجانب القبرصي التركي هذه العملية اتحاد بالتطور، ولكن الجانب القبرصي اليوناني جادل بأن مقترح الجانب القبرصي التركي في واقعه عبارة عن معاهدة بين الكيانات المستقلة، لا تنص على حكومة اتحادية بل على نظام كونفدرالي^(٤٥) من غير سلطات، والذي سيتطور في نهاية الامر الى الانفصال التام. وهكذا لم يبدو أنه من الممكن في فيينا الوصول إلى مرحلة يمكن أن تتطور المفاوضات فيها الى عملية فعالة^(٤٦)، وتمهيدا لعقد جولة اخرى من المفاوضات في فيينا التقى المتحاوران في نيقوسيا تحت إشراف ممثل الامين العام في ٢٠ ايار، تمت مناقشة مواضيع تخص بعض جوانب القضايا التي سبق أن تناولوها في فيينا. ففي اجتماع ٢٦ ايار اثرت مسألة حول بعض المشكلات الاقتصادية، وفي ٣ حزيران ايضا تمت مناقشة مواضيع حول بعض جوانب القضايا التي لم يتوصلوا الى حل لها والتي سبق أن تناولوها في فيينا، تقرر ايضا ان يتواصل ممثل الامين العام مع الطرفين لتحديد موعد للاجتماع المقبل في حزيران، الا ان الوضع في هذا الصدد بقي على حاله^(٤٧)، اذ بعد ان أعرب المحاور القبرصي اليوناني، عن استعداده لحضور اجتماع آخر خلال النصف الثاني من شهر تموز بشرط ان يكون الجانب القبرصي التركي

على استعداد لإعطاء وزن متساوٍ للمناقشات حول قضايا الإقليم والدستور، أي أن يعطي الجانب التركي مقترحات توضح موقفهم من مسألة الدستور والارض، فاعرب دنكتاش من جانبه، من دون أن يستبعد عقد اجتماع على هذا النحو، أنه من السابق لأوانه تحديد موعد لقاء آخر في ظل وجود عددٍ من العوامل التي أثرت سلباً على إجراء المفاوضات بين الطائفتين، بما في ذلك احتمال لجوء القبارصة اليونانيين إلى الجمعية العامة واستمرار الحصار الاقتصادي الذي فرضه الجانب القبرصي اليوناني عليهم^(٤٨). حيث كانت الإدارة القبرصية اليونانية قد لجأت إلى الجمعية العامة، والتي أعطت وزناً للدعاية الدولية والجهود المبذولة للحصول على الدعم في مؤتمر الكومنولث الذي عقد في لندن في المدة بين ٨ و ١٥ حزيران ١٩٧٧، لتقديم ادعاءاتها في ما يتعلق بتدخل تركيا في عام ١٩٧٤، ومناشدة لجنة حقوق الإنسان، (في اثناء اجراء المفاوضات كان الجانب القبرصي اليوناني يعرض قضية قبرص على المحافل الدولية)، على ما يبدو كانت تلك محاولة من القبارصة اليونانيين للحصول على دعم خارجي لقضيتهم ضد القبارصة الاتراك، وقد فسرها الجانب التركي على أن الجانب اليوناني يفضل الدعاية الدولية على المفاوضات بين الطوائف، ونتيجة لذلك، كان يُعتقد أنهم لن يبذلوا الجهد الكافي لتقديم اقتراحات بصدق وحسن نية أو حتى لتقييم المقترحات المقدمة في الاجتماعات. لذلك كان التفاوض في ظل هذه الظروف بلا معنى^(٤٩).

في ذات السياق حدثت تطورات مهمة على الجانب الميداني، حيث طرد الاتراك السكان القبارصة الأصليين من ديارهم ليسكنها الأشخاص القادمين من تركيا، فضلا عن الاجراءات غير القانونية التي اتخذتها تركيا لاستعمار منطقة فاماغوستا الجديدة (فاروشا)، التي لم يتم احتلالها وظلت مدينة مغلقة، في انتظار ترتيبات العودة لسكانها الاصليين، ادى ذلك الى ارسال الممثل الدائم لقبرص رسالة في ٢٦ اب شارحا فيها اوضاع الجزيرة، وبعد ان ذكر تصريحات الاتراك، بأنه سيتم احتلال فاماغوستا بشكل منهجي ابتداء من ١ ايلول، علق مؤكدا اذا سُمح باستعمار مدينة فاماغوستا الجديدة، فإن اي احتمالات للتوصل إلى حل ستتبخر. وطالب بتدخل الامم المتحدة^(٥٠).

استجاب مجلس الأمن وعقد سبع جلسات اتخذ في ختامها بتاريخ، ١٥ أيلول ١٩٧٧، القرار ٤١٤^(٥١)، الذي اعرب فيه المجلس عن قلقه تجاه الحالة التي نتجت عن التطورات الأخيرة في الجزيرة، ودعا الأطراف المعنية إلى الامتناع عن الأعمال الاحادية الجانب التي قد تؤثر سلباً على احتمالات التوصل إلى حل عادل وسلمي، ودعا ممثلي الطائفتين إلى استئناف المفاوضات بأسرع وقت ممكن تحت رعاية الأمين العام^(٥٢).

وسعيًا لإعادة استئناف المفاوضات، دخل الأمين العام في ٨ و ٩ كانون الثاني ١٩٧٨، في سلسلة من الاجتماعات مع رئيس وزراء تركيا بولنت أجاويد ومسؤولين حكوميين آخرين^(٥٣)، كانت نتيجتها تعهد رئيس الوزراء التركي بأن يقدم الجانب التركي إلى الأمين العام مقترحات ملموسة بحلول نهاية شباط^(٥٤) ثم اشرف الأمين العام في ١٤ كانون الثاني على اجتماع بين دنكتاش و سبيروس كبريانو^(٥٥) Spyros Kyprianou

(٥٦). تم الاتفاق على ان يعد الجانب القبرصي التركي اقتراحات بشأن الجوانب الرئيسية للمشكلة ويقدمها إلى الأمين العام ثم يستشير الاخير الأطراف بشأن الطريقة الأفضل لاستئناف المحادثات(٥٧).

لم يقدم الجانب التركي مقترحاته، التي طال انتظارها، الى الامين العام في فيينا الا في ١٣ نيسان ١٩٧٨، وفقا لها ستنشأ حكومة فيدرالية ثنائية الطائفة والمنطقة(٥٨)، على أساس المساواة الصارمة، وتقاسم سيادة الدولة بالتساوي بين المجتمعين، بصفتها مؤسسي جمهورية قبرص، وينبغي مراعاة الحقوق الأساسية من حيث المبدأ، وستخضع حرية التنقل لأحكام خاصة، وكان من المقرر التعامل مع حرية الاستيطان بشكل أكثر تقييداً، ففي البداية يجب الاعتراف بهذا الحق ليس بشكل عام ولكن للأهداف الإنسانية والمهنية في المقام الأول، و يجب أن يبقى خاضعاً لقيود مستمرة من أجل الحفاظ على تجانس المنطقتين(٥٩). واقترحوا هيكلًا تشريعيًا يتألف من ثلاثة مجالس: ولايتان وفيدرالية، سيتم انتخاب برلمانيّ الولايات من قبل ناخبهم وسيشكل المجلس الفيدرالي من عشرين برلمانيًا - عشرة من كل ولاية، مع خمسة نواب. وسينتخب البرلمان الفيدراليون من قبل زملائهم في الولاية، في حين لن يكون رؤساء الولايات من المجتمع نفسه مثل رئيس الجمهورية الفيدرالية. من الممكن أن يبدأ التشريع الذي يتعلق بمشاريع القوانين الفيدرالية بشكل مشترك من رئيسي الولاية او من مجالس الولايات، وبعد الموافقة على قانون مقترح من كل من مجالس الولايات والرؤساء، سيتم تقديم مشروع القانون إلى الجمعية الفيدرالية لقراءة اخرى. وتتطلب الموافقة على مشروع القانون أغلبية بسيطة داخل الجمعية الفيدرالية، إذا ما حدث تمرير لمشروع القانون من خلال تصويت الرئيس، فسوف يكون لأي من رؤساء الولاية الحق في طرح الأمر للاستفتاء في كل من الولايتين(٦٠)، وعلى الرغم من كون الشؤون الخارجية مسألة فيدرالية، سيكون للولايات صلاحيات للدخول في اتفاقيات مع الحكومات الأجنبية ولاسيما مع الوطن الأم، ومن الناحية الامنية فقد كان من المقرر تأمين الدفاع من قبل القوات البرية لكل ولاية فيدرالية بصورة مشتركة(٦١).

وفيما يخص الجانب الاقليمي في المقترحات، فقد قدم القبارصة الأتراك خريطة توضح التعديلات الإقليمية المقترحة، تضمنت المقترحات، تعديلات قليلة على الحدود، وتُعاد الى اليونانيين مناطق كوكينا، وأفلونا، ولوروجينا، وترولي، وأهنا، والمنطقة الواقعة جنوب فاروشا وديرينيا، وكذلك المناطق الواقعة بين خطوط الدفاع الأمامية أي تلك المنطقة العازلة التي فيها قوات الأمم المتحدة، ما ان يتم التوصل إلى تسوية، سيتخلى القبارصة الأتراك الذين يمتلكون ممتلكات في القواعد البريطانية عن حقوق الملكية الخاصة بهم، من اجل تعزيز إنتاجية الأرض المتاحة لكلا المجتمعين، وستتم المناقشة حول مشروع مشترك لجلب المياه من تركيا. فيما يخص إعادة توظيف فاروشا، اقترح القبارصة الأتراك أن يستقر القبارصة اليونانيون الذين عادوا في شرق شارع ديرينيا وجنوب ديموكراتيا وأستيروسكوبيو أفينيوز وأن يخضعوا لقوانين وأنظمة دولة قبرص التركية الفيدرالية(٦٢).

رفض كبريانو مقترحات الجانب التركي في اليوم نفسه الذي تسلمها من الامين العام وقال انها غير مقبولة كأساس لاستئناف المفاوضات بين الطائفتين، وصرح أنه نظراً لأن فلسفة ومفهوم المقترحات القبرصية التركية كانت، غير مقبولة تماماً، فلم يكن من الممكن تحسين جوهرها أو أساسها الى درجة أن تصبح قابلة للتفاوض^(٦٣). وايضا على وفق الجانب اليوناني، تتعارض أحكام الوثائق التي قدمها الجانب التركي مع الالتزام بتقديم مقترحات لإنشاء دولة اتحادية، اذ لا تنص الوثائق، على انشاء جمهورية فيدرالية، بل لتقسيم دولة قبرص الحالية إلى كيانين منفصلين، وان الهدف من كلمة فيدرالية هنا، هو استثمار الإدارة القبرصية التركية غير القانوني بصلاحيات قانونية أي لإضفاء الشرعية بصورة غير قانونية على الإدارة القبرصية التركية. وفيما يخص الجانب الإقليمي، لا يحتوي ما قدمه الاترك على التزام بالتخلي عن أي منطقة تحتلها القوات التركية بل ظهر أن القوات التركية لم تكن تتوي التنازل عن الأراضي التي تحتلها وعلى الجانب الدستوري لم تحتو المقترحات إنشاء دولة فيدرالية. اذ لا تحتوي الأحكام الواردة على أي من سمات الاتحاد، كما كان هناك فراغ كامل في السلطة في الدولة الفيدرالية المقترحة. علاوة على ذلك، فإن علاقة الحكومة الفيدرالية بالمواطن، وهو العنصر الأساسي للفدرالية لم يكن موجودا، ان ما تقدمه الوثائق التركية بوضوح هو إنشاء دولتين منفصلتين^(٦٤). لكن بحسب الجانب التركي، فإن سبب رفض الجانب اليوناني للمقترحات هو القلق من إمكانية رفع حظر الأسلحة الذي فرضه الكونغرس الأمريكي على تركيا^(٦٥) إذا تم إحراز تقدم في المفاوضات بين الطائفتين، لهذا السبب، لم يكن الجانب القبرصي اليوناني واليونان مستعدين لاتخاذ خطوة يمكن عدّها تقدماً في المفاوضات^(٦٦)

وقد استمر نزاع التصريحات والجدل بين الجانبين حول الاقتراحات التركية، ففي ٢ ايار ذكر الجانب القبرصي التركي، انه يمكن عدّ المقترحات التي قدموها نقطة لانطلاق للمفاوضات وبانهم قد استوفوا جميع الشروط المسبقة لاستئناف المفاوضات بين الجانبين، التي ناشدوا الامين العام لتحديد موعدها في أقرب وقت ممكن، وايد رئيس الوزراء التركي هذا الرأي في مؤتمر صحفي عُقد في ١١ ايار، حيث صرح بأنه بعد تقديم القبارصة الأتراك لمقترحاتهم، ينبغي على الامين العام أن يستأنف المحادثات بين الجانبين مشددا على أن المقترحات قابلة للتفاوض من جميع النواحي^(٦٧).

يبدو ان الامين العام قد استحسن المقترحات وعدها إيجابية، وهذا ما جعله في موقف غير اعتيادي يتمثل باضطراره لإقناع الجانب القبرصي اليوناني بالعودة إلى طاولة المفاوضات، وكان قد صرح كبريانو إذا دعا الامين العام إلى مفاوضات جديدة، فقد يضر ذلك بدوره في المساعي الحميدة، وجادل بأن أجويد كان يحاول تحييد دور الامين العام، قرر فالدهايم عدم استئناف المحادثات، حيث أُجبر على قبول واقع وجوب إيجاد أساس جديد للمناقشة، بخلاف مقترحات القبارصة الأتراك. فاتهم الجانب القبرصي التركي الامين العام بأنه ذهب بعيدا جدا لأن المقترحات، من وجهة نظرهم، توفر أساسا للمحادثات^(٦٨).

اي ان الجانبين على طرفي نقيض ان القبارصة اليونانيين يصرون على عدم اجراء اي تفاوض في ظل هذه المقترحات، بينما كان موقف الجانب القبرصي التركي ثابتا في ان الاقتراحات توفر أساسا لاستئناف المفاوضات، حتى ان دنكتاش اعاد موقف جانبه في ٢٢ أيار بضرورة استئنافها^(٦٩). ثم بعث في اليوم التالي برسالة، إلى الأمين العام أعرب فيها عن ضرورة استئناف المفاوضات تحت رعايته على الفور، وان موقف الجانب القبرصي اليوناني بالامتناع عن المفاوضات لن يساهم في تسوية قضية قبرص وأشار إلى أن الجانب التركي مستعد للنظر في تعديلات جغرافية هامة وكبيرة في ضوء جدواه الاقتصادية ومتطلباته الأمنية التي من شأنها إعادة توطئ عدداً كبيراً من القبارصة اليونانيين، وكدليل على حسن النية سحبت الحكومة التركية بالفعل ١٦٠٠٠ جندي من قبرص، وعند الانتهاء من التسوية القبرصية، اكدت على انه سيتم سحب جميع القوات العسكرية التركية من الجزيرة، باستثناء القوات التي يُسمح باستمرار وجودها بموجب شروط التسوية. وكدليل إضافي على النهج المرتقب للجانب التركي، أعلن أنه مع تقدم المفاوضات، يستطيع ان يبدأ سكان مدينة فاروشا العودة إلى ديارهم وأعمالهم التجارية، ومن الممكن إيواء ما يقرب من ٣٠ ٠٠٠ إلى ٣٥ ٠٠٠ قبرصي يوناني في فاروشا بموجب ترتيبات تلبى الاحتياجات الأمنية المشروعة لكلتا الطائفتين^(٧٠).

استمر كبريانو على موقفه المعارض اذ اعلن بانه لا يستطيع تصور اجراء مفاوضات لها فاعلية من دون الغاء المقترحات التي طرحها الجانب التركي في نيسان الماضي^(٧١). وفي خطاب له امام الجمعية العامة في ٢٤ ايار اقترح نزع السلاح التام في الجزيرة وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، وإنشاء قوة شرطة مختلطة من القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك، تكون تحت توجيه ورقابة قوة شرطة دولية تابعة للأمم المتحدة^(٧٢)، وردا على الرسالة التي ارسلها الجانب التركي في ٢٣ ايار، ارسل الجانب القبرصي اليوناني من جانبه رسالة الى الامين العام في ٢٤ تموز، ذكر فيها بانه يتضح من مقترحات الزعيم القبرصي انها تخلو من حسن النية والجدية، فالاقترح المتعلق بفاروشا تلك المدينة التي استمرت في كونها مغلقة، مقدم بهدف واحد هو خداع الرأي العام العالمي ولاسيما الكونغرس الامريكي لرفع حظر الاسلحة الذي فرضته امريكا على تركيا في عام ١٩٧٤ اذ يوضح الاقتراح ان المدينة ستبقى تحت الاحتلال التركي، ولا يمكن ضمان الشعب القبرصي ككل الا بقبول اقتراح كبريانو الداعي الى نزع السلاح بالكامل تحت اشراف الامم المتحدة ولكي يتسنى اجراء حوار مفيد وبناء يجب ان يقوم الجانب التركي بالتخلي عن سياسة التجزئة التي يقوم باتباعها ويسحب مقترحاته التي تقوم على تقسيم قبرص. وان يعرب في الهيكل الدستوري للدولة احترام المبادئ الديمقراطية المقبولة عالميا. وان يتقيد بمبدأ اقامة جمهورية فيدرالية حقيقية بالمعنى القانوني وان لا يتكلم عن الاتحاد، وفي ذات الوقت التجزئة^(٧٣).

وفي اليوم التالي بعث الجانب اليوناني رسالة الى الامين العام تحتوي مقترحاته، وانه على الجانب التركي الموافقة عليها حتى يدخل الجانب اليوناني في المفاوضات وقد نصت تلك المقترحات على انسحاب جميع القوات التركية من فاماغوستا كي تخلو من الاحتلال التركي ويتمكن سكانها من العودة إلى منازلهم. وان تشرف الامم المتحدة على شؤون الشرطة والأمن لفترة من الزمن، وذكروا انه بمجرد ان يتم قبول مقترحاتهم سيكونون جاهزين لإجراء مفاوضات بجدول أعمال مفتوح، تحت رعاية وتوجيه الأمين العام للأمم المتحدة، للوصول الى تسوية تتوافق مع قرارات الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(٧٤).

نتيجة لمواقف الطرفين لم يتم احراز تقدم في قضية قبرص لذلك قدمت كل من الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا خطة سلام لحل المأزق في المفاوضات بين الطائفتين^(٧٥). وقد تم اعدادها على وفق اتفاق مكاريوس ودنكتاش في ١٩٧٧^(٧٦). لكن كانت هذه الخطة كغيرها مما سلف لم تتجح في تقريب الطائفتين حيث رفضها القبارصة اليونانيون، اذ لم يعجبهم كون الخطة لم تكرر الحريات الأساسية الثلاث (حرية التنقل، وحرية الاستيطان، والحق في التملك) التي أصروا على أنها لا بد أن تكون جزءاً من أي تسوية عادلة^(٧٧) بينما رفض القبارصة الأتراك الاقتراحات التي تخص الأرض والأمن^(٧٨).

وفي خطوة لتذليل الصعوبات حول عقد الاجتماعات قام الجانب القبرصي اليوناني في ٧ شباط ١٩٧٩، بعقد مجموعة من الاجتماعات افضت في ١٤ من الشهر الى ضرورة استئناف المفاوضات مجدداً، وجاء ذلك في ضوء اقتناع كبريانو بعد ان اشار عليه مستشاروه وحلفاؤه في اليونان على مواصلة المحادثات مع خصومه الاتراك للوصول الى حل للمشكلات العالقة^(٧٩). ثم التقى وزير الخارجية القبرصي نيكوس رولانديس Nicos A. Rolandis مع الامين العام في ٤ نيسان، في جنيف وأشار إلى أن القبارصة اليونانيين سيرحبون بعقد اجتماع إذا ما دع الى ذلك من اجل وضع أساس وجدول أعمال متفق عليه لاستئناف عملية التفاوض، و من جانب القبارصة الاتراك فإن أتاكول، وزير الخارجية والسياحة والدفاع في دولة قبرص التركية الفيدرالية، قد اكد للأمين العام حين التقى به في ٩ نيسان في زيورخ، ان الجانب التركي كذلك مؤيد لعقد اجتماع. وبناء على توافق الطرفين تم الاعلان في ١١ نيسان، عن عقد مثل هذا الاجتماع^(٨٠)، في ١٨ و ١٩ ايار، واسفر عن اتفاق لاستئناف المفاوضات على أساس الإطار الذي قدمته اتفاقية ١٩٧٧^(٨١) نصت تلك الاتفاقية الاتفاقية المكونة من ١٠ نقاط على ما يأتي

- ١- تم الاتفاق على استئناف المفاوضات بين الطائفتين في ١٥ حزيران ١٩٧٩.
- ٢- ستكون أساس المفاوضات هي مبادئ مكاريوس - دنكتاش التوجيهية التي تم الاتفاق عليها في ١٢ شباط ١٩٧٧ وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بقضية قبرص.
- ٣- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع مواطني قبرص.
- ٤- تتناول المفاوضات الجوانب الإقليمية والدستورية كلها.

- ٥- تعطي الأولوية للتوصل إلى اتفاق بشأن إعادة توطين فاروشا بإشراف الأمم المتحدة، بالتزامن مع بداية نظر المحاورين في الجوانب الدستورية والإقليمية لتسوية شاملة، إذا تم التوصل إلى الاتفاق على فاروشا سيتم تنفيذه دون انتظار نتيجة مناقشة الجوانب الأخرى لمشكلة قبرص
- ٦- الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يعرض نتيجة المفاوضات للخطر، ولتعزيز حسن النية سيتم إيلاء أهمية خاصة للتدابير العملية الأولية من قبل الجانبين .
- ٧- نزع السلاح من جمهورية قبرص من، وستتم مناقشة المسائل المتعلقة بذلك.
- ٨- ضمان استقلال جمهورية قبرص وسيادتها وسلامتها الإقليمية وعدم انحيازها وعدم السماح باتحادها كلياً أو جزئياً مع أي دولة أخرى وضد أي شكل من أشكال التقسيم. أو الانفصال.
- ٩- ستجرى المفاوضات بين الطائفتين بدون تأخير وبطريقة متواصلة ومستمرة .
- ١٠- ستجرى المفاوضات بين الطائفتين في نيقوسيا^(٨٢).

وكما هو مُتفق تم استئناف المفاوضات في ١٥ حزيران ١٩٧٩ في نيقوسيا تحت رعاية وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بيريز دي كويبار Pérez de Cuéllar (١٩٢٠-٢٠٢٠). ولكن وكما هو معهود لم تجرِ الأمور بسلاسة، حيث اراد الجانب القبرصي اليوناني أن تعطي المفاوضات الأولوية للتوصل إلى اتفاق حول إعادة توطين فاروشا تحت رعاية الأمم المتحدة، بينما اراد الجانب القبرصي التركي إجراء نقاش شامل للتوصل إلى اتفاق بشأن المبادئ التوجيهية لمكاريوس - دنكتاش المؤرخة ١٢ شباط ١٩٧٧ وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بقضية قبرص^(٨٣). وفي ضوء عدم الاتفاق حول الأولويات أعلن بيريز دي كويبار انتهاء الاجتماع في ٢٢ حزيران^(٨٤).

استمر الأمين العام وممثله في إجراء المحادثات المكثفة سعياً لتذليل الصعوبات التي نشأت في المفاوضات، وقد جاءت الخطوة تجاه بدء المفاوضات في ٣٠ تموز، حيث قدم دنكتاش اقتراحاً لاستئناف المفاوضات بين الطائفتين طلب فيه إعادة التأكيد العلني من القبارصة اليونانيين على بيان كان قد القاه وزير خارجية قبرص امام مجلس الامن في ٣١ اب ١٩٧٧، بان مقترحات الجانب اليوناني قائمة على حل ثنائي المناطق فيما يتعلق بالجوانب الإقليمية، ودعا دنكتاش بنية احياء المفاوضات الى إنشاء أربع لجان: واحدة من الجان تعنى بفاروشا، واخرى تعنى بالنقطة ٦ من اتفاق ١٩ ايار، ولجنة تعنى بالدستور، واخيرا لجنة تعنى بالجانب الاقليمي، اعلن الجانب اليوناني في ٢ آب، قبوله، لثنائية المنطقة ولكن بمعنى اتحاد مكون من جزأين، ليس قبول موقف الجانب القبرصي التركي بشأن العلاقة بين طرفي الاتحاد، وذكر أن أي مسألة يمكن مناقشتها في المفاوضات بما فيها مسألة ثنائية المنطقة والأمن وكذلك مسألة انشاء اللجان^(٨٥).

واثناء المدة اللاحقة ركز كل طرف على تكتيكات التفاوض ومواقف الطرف الاخر، حيث اعرب الطرفان للأمين العام وممثله عن قلقهما على ذلك، ذكر القبارصة اليونانيون أن موقف القبارصة الأتراك في المفاوضات التي تمت في حزيران وما بعدها قد اخضع تنفيذ اتفاق ١٩ ايار ١٩٧٩ والمبادئ التوجيهية

الصادرة في ١٢ شباط ١٩٧٧ الى شروط مسبقة دخيلة، لذا فالجانب اليوناني يرى أن الجانب التركي، تراجع عن اتفاق دنكتاش بإعطاء الأولوية لإعادة توطين فاروشا. بينما يرى الجانب القبرصي اليوناني أن موقف الجانب القبرصي التركي هدفه إضفاء الشرعية على تقسيم قبرص و حل حكومتها، واعرب الجانب القبرصي التركي عن القلق بشأن المبادرات القبرصية اليونانية في التجمعات الدولية^(٨٦). حيث عرض القبارصة اليونانيين قضية قبرص في مؤتمر عدم الانحياز في كولومبو، ومؤتمر اتحاد البريد العالمي في ريو دي جانيرو وايضا قمة عدم الانحياز في هافانا، ويبدو ان هدفهم عقد جلسة خاصة لمناقشة القضية القبرصية في الجمعية العامة للأمم المتحدة^(٨٧).

كان القبارصة الاتراك يرون ان عرض المسألة في تلك المؤتمرات هو تدويل للقضية، وانه يظهر بأن القبارصة اليونانيين لم يكونوا مهتمين بالتوصل إلى تسوية تفاوضية لقضية قبرص، لكن لماذا؟ هل لان تلك المؤتمرات تقف الى جانب القبارصة اليونانيين لكن نعيد السؤال لماذا؟ هل تلك المؤتمرات تقف ضد القبارصة الاتراك عمداً؟ نرى ان تلك المؤتمرات ترى ان الحق مع القبارصة اليونانيين وهذا مايرفضه الجانب التركي.

الخاتمة

على الرغم من كل التعقيدات بشأن قضية قبرص، الا انه بدى واضحاً بأنه من الممكن التقدم في هذه القضية اذا ما سعى الطرفان الى ذلك بصدق وابداء المرونة وحسن النية والتعاون مع الامين العام وممثله، والدليل هو التقارب الذي ادى الى التوصل الى المبادئ التوجيهية ذات النقاط الأربع لدنكتاش-ماكاربوس لعام ١٩٧٧ واتفاقية دنكتاش-كبيريانو المكونة من ١٠ نقاط في ايار ١٩٧٩ . فحين اظهر الطرفان بعض المرونة وسعي جاد للتقدم نتج عن ذلك تلك الاتفاقات، وعندما لم يتفق الطرفان بشأن اتفاق ١٩ ايار حول الاولوية اذ بدلا من ابداء المرونة اظهر الطرفان تصلباً وجموداً ادى الى فشل المفاوضات، لذا يمكن القول لو ان الطرفين دعما جهود الامم المتحدة خاصة المتمثلة بالأمين العام وممثله مع اظهار المرونة اللازمة العام لكان من الممكن ان يتم احراز تقدم في القضية. وعلى الرغم من ان ذلك لم يحدث الا ان الامين العام استمر في بذل الجهود بكل وسيلة ممكنة للتقدم في القضية والتوصل الى حل يرضي الطرفين، لكن مواقف الطرفين جعلت حتى من تلك المقترحات التي قدمها الامين العام بهدف كسر الجمود والتقدم في الطريق الصحي، بدلا من ان اتساهم في تقريب وجهات النظر ادت الى جمود اكبر بين الاطراف واخرت التوصل الى حل. وبذلك نستنتج انه ما دام كل طرف متصلبا على مواقفه لن يتم احراز أي تقدم يذكر. اما لو حاول الطرفان بصدق التقارب وابداء المرونة والتعاون مع الامم المتحدة وخاصة الامين العام فمن الممكن التقدم والتوصل الى حل ينهي هذه الازمة التي من الممكن ان تسبب النزاع والحرب ليس بين الطائفتين فقط ولكن بين تركيا واليونان وما سينتج من ذلك الوضع من كوارث على المنطقة ككل.

الهوامش

- (1) Sertif Demir, Turkey's Foreign Policy and Security Perspectives in the 21st Century PROSPECTS AND CHALLENGES, USA, Brown Walker Press, 2016, P130.
- (2) Emre Güler, Basinda Rauf Raif Denктаş ve Kıbrıs mücadelesi, Uluslararası Akademik Araştırmalar Dergisi, Sayı 2, Cilt 3, Aralık 2020, PP 109-110.
- (3) Athanasios Antonopoulos , Redefining Greek-US Relations, 1974-1980: National Security and Domestic Politics, UK, Palgrave Macmillan, 2020, P65.
- (4) U.N.Resolution 367 adopted unanimously at the 1820th meeting without avote, Adopted by the Security Council by consensus on 12 March 1975, PP 1-2.
- (5) Αρτεμης Κορδώνη, ΟΙ ΔΙΠΛΩΜΑΤΙΚΕΣ ΠΡΟΣΠΑΘΕΙΕΣ ΕΠΙΛΥΣΗΣ ΤΟΥ ΚΥΠΡΙΑΚΟΥ ΖΗΤΗΜΑΤΟΣ ΑΠΟ ΤΟ 1974 ΕΩΣ ΤΟ 2013, Μεταπτυχιακό Πρόγραμμα, ΠΑΝΕΠΙΣΤΗΜΙΟ ΜΑΚΕΔΟΝΙΑΣ, P 25.
- (6) دنكتاش، المصدر السابق، ص ١٠٨.
- (7) Hasan Duran, Kıbrıs sorununda toplumlararası görüşmeler ve Birleşmiş Milletler Genel Sekreteri'nin rolü (1974-1992), YÜKSEK LİSANS TEZİ, Sosyal Bilimler Enstitüsü, İstanbul, P5.
- (8) Farid Mirbagheri, Cyprus and International Peacemaking 1964-1986, United Kingdom, C. Hurst & Co, 1998, PP 90-91.
- (9) Murat Metin Hakki, The Cyprus Issue: A Documentary History, 1878-2007, United States of America, I.B. Tauris, 2007, P 195.
- (10) دنكتاش، المصدر السابق، ص ١٠٩.
- (11) U.N. General Assembly Resolution 3395 (XXX) adopted at the 2413th plenary meeting on the evening of 20 November, 1975, P 5.
- (12) Michael, Michális Stavrou, Resolving the Cyprus Conflict Negotiating History, New York, Palgrave Macmillan, 2009, P 49.
- (13) دنكتاش، المصدر السابق، ص ١٠٩.
- (14) كانت تلك البنود كما يأتي ١- ان يُطلب من الأمين العام للأمم المتحدة مناشدة ممثلي الطائفتين لمواصلة المفاوضات دون شروط مسبقة، من اجل الوصول إلى صفقة شاملة على جدول أعمال يتضمن مواضيع القضايا الإقليمية، والهيكل الفيدرالي، وسلطات الحكومة المركزية. ٢- ان تفحص لجننتين فرعيتين تفاصيل هذه المواضيع. ٣- ان يشجع الوزيرين ممثلي الطائفتين على الاستجابة الايجابية لنداء الأمين العام وقبول أقرب موعد ممكن للاجتماع الأول برئاسته. ٤- تتجنب جميع الأطراف

المعنية الكشف عن مضمون النقاط التي قد يكون هناك اتفاق مؤقت بشأنها حتى تنتهي المحادثات لأن ذلك يتعارض مع مبدأ الاتفاق الشامل. وايضا يتمتع الطرفان عن أي تصريح قد يعرض التقدم المحرز للخطر. ٥- ان يجتمع الوزراء كل فترة لاستطلاع التقدم المحرز، وإذا لزم الأمر، التعامل مع الصعوبات التي قد تنشأ. ٦- دراسة جميع المشاكل التي تمس العلاقة بين البلدين

Mirbagheri, Op. Cit., PP 106-107.

(15) Ertuğrul, Sevil, Kıbrıs sorunu ve Birleşmiş Milletlere Genel Sekreterlerinin Çözüm Önerileri, Doktora Tezi, Sosyal Bilimler Enstitüsü, İstanbul Üniversitesi, 2012, P 208.

(16) Mirbagheri, Op. Cit., P 91.

(17) U.N. S/12093 , Report By the Secretary-General on The United Nations Operation In Cyprus (for the period 9 December 1975 to 5 June 1976), 5 June 1976, No 45. P 15.

(١٨) حميد، المصدر السابق ، ص ٩٥.

(19) Duran, Op. Cit., P 6.

(20) Dr. Stavros Panteli, The Making of Modern Cyprus from obscurity to statehood, , England , interworld publication Ltd , 1990., P 254.

(21) Yasin Coşkun, The Cyprus Problem and Anglo-Turkish Relations 1967-180, Doktora Tezi, the School History, University of East Anglia, 2018, P 193

(٢٢) رؤوف دنكتاش، المثلث القبرصي، ترجمة عدنان حطيظ، بيروت، ١٩٩٠، ص ١١٠.

(٢٣) ولد في عام ١٩٣٤ كان شخصية مهمة في حركة التحرر الوطني المعروفة بـ EOKA بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٥٩. وفي عام ١٩٦٠، عارض اتفاقيات زيورخ ولندن التي أسست جمهورية قبرص المستقلة ، مع ذلك كان له دور بارز في صياغة الدستور. وشغل العديد من المناصب الوزارية مثل الشؤون الداخلية (١٩٥٩-٦٠)، والعمل والتأمينات الاجتماعية، والزراعة والموارد الطبيعية (١٩٦٤-١٩٦٧) والصحة (١٩٦٧-٧٠). في عام ١٩٧٠ دخل البرلمان كمثل لحزب Eniaion (الموحد) في نيقوسيا. وفي عام ١٩٧٦ أعيد انتخابه بصفته عضواً غير حزبي وعمل كمفاوض بين الطوائف نيابة عن كليريدس.

Barry Turner and others, The Statesman's Yearbook 2008: The Politics, Cultures and Economies of the World, New York, Palgrave Macmillan, 2007, P 376.

(24) Borowiec, Andrew, cyprus: A Troubled Island, London , praeger, 2000, P 126.

(٢٥) ولد عام ١٩٢٨ في نيقوسيا. أكمل تعليمه في القانون في لندن عام ١٩٥٠. تولى منصب سكرتارية نيقوسيا للاتحاد الوطني القبرصي التركي والأمين العام لاتحاد المؤسسات التركية القبرصية. كما تولى منصب نائب رئيس بلدية نيقوسيا التركية من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٠ ونائب وزير الدفاع من ١٩٥٩ إلى ١٩٦٠ (حتى إنشاء جمهورية قبرص). وفي انتخابات عام ١٩٦٠ تم انتخابه عضواً تركيا في مجلس النواب داخل نيقوسيا. في ١٩٦١-١٩٦٢، أرسل إلى الجمعية الاستشارية لمجلس أوروبا ممثلاً عن مجلس

النواب. أصبح عضوًا تركيًّا في مجلس النواب لنيقوسيا في انتخابات ١٩٧٠، وحزب الوحدة الوطنية في انتخابات ١٩٧٦. كما تولى مهمته ك ممثل للجانب التركي في المفاوضات بين الطوائف.

<https://www.kibrispostasi.com>.

(26) Ertuğrul, Op. Cit., P 209.

(27) U.N.S/12093, Op. Cit., PP 15-16.

(28) Ertuğrul, Op. Cit., P 209.

(29) U.N.S/12222, Report Of the Secretary-General Pursuant To Paragraph 6 Of Secretary Council Resolution 391 (1976), 30 October 1976, No 2-7. PP 1-2.

(30) U.N.S/12253, Report Of the Secretary-General on The United Nations Operation In Cyprus (for the period 6 June to 6 December 1976), 9 December 1976, No 59. P 18.

(31) Duran, Op. Cit., P 7.

(32) Coşkun Op. Cit., P 193.

(33) Soyalp Tamçelik, Kıbrıs'ta toprak müzakereleri ve tarafların, Çözüm kriterleri, (1974-1990), Uluslararası Sosyal Araştırmalar Dergisi, Sayı 23, Cilt 5, Güz 2012, P 416.

(34) U.N.S/12323, Report Of the Secretary-General Pursuant To Paragraph 6 Of Secretary Council Resolution 401 (1976), 30 April 1977, No 3. P 1.

(35) Polyvios G. Polyviou, CYPRUS Conflict and Negotiation 1960-1980, USA, Holmes & Meier Publishers, Inc, 1980, P 205.

(36) Tamçelik, Op. Cit., P 416

(37) William Hale, Turkish Foreign Policy since 1774, London, Routledge, 2013, P 115.

(38) U.N.S/12323, Op. Cit., No 5. P 2.

دنكتايش ، المصدر السابق ، ص ص ١١١-١١٢.

(39) Polyviou, Op. Cit., P 207.

(٤٠) احمد جاسم ابراهيم حميد، القضية القبرصية... والصراع التركي-اليوناني في ظل الموقف الدولي ١٩٦٠-١٩٩٤ (دراسة تاريخية) مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية ، العدد ١ ، المجلد ٢ ، ٣٠ حزيران ، ٢٠١٦ ، ص ٩٥.

Tamçelik, Op. Cit., P 416

(41) U.N.S/12323, Op. Cit., No 7. P 2.

(42) Ertuğrul, Op. Cit., P 213.

(43) Coşkun, Op. Cit., P 199 .

(44) Polyviou, Op. Cit., P 208; Mirbagheri, Op. Cit., P 92.

(٤٥) هو اتحاد ينشأ بين دولتين أو أكثر، نتيجة معاهدة لتحقيق مقاصد مشتركة، مع احتفاظ كل دولة، بسيادتها، في شؤونها الداخلية والخارجية على حد سواء، فضلاً عن استقلالها بدستورها وسلطاتها، برئيسها وشخصيتها القانونية الدولية، باستثناء المسائل التي تضمنها المعاهدة، التي تكون من اختصاص الجهاز الذي يدير الاتحاد، كسلطة تنفيذ ارادة الدول الاعضاء فيه، والذي يتم ممارسته على الدول وليس الرعايا.

سعود بن خلف النويميس، القانون الدولي العام، الطبعة الاولى، الرياض، مكتبة القانون والاقتصاد، ٢٠١٤، ص ٣٠٦.

(46) U.N.S/12323, Op. Cit., No 13-14. PP 3-4.

(47) U.N.S/12342, Report By The Secretary-General On United Nations Operation In Cyprus (for the Period 7 December 1976 to 7 June 1977), 7 June 1977, No 43. P 11.

(48) U.N.S/12463, Report By The Secretary-General On the United Nations Operation In Cyprus (for the period 8 June 1977 to 30 November 1977), 1 December, 1977, N 51. P 14.

(49) Ertugrul, Op. Cit., PP 214-215.

(50) U.N.S/12387, Letter Dated 26 August 1977 from the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations addressed to the President of the Security Council, 26 August 1977, P 1.

(51) U.N.S/12463, Op . Cit., No 63. P 17.

(52) U.N.Resolution 414 adopted at the 2032nd meeting without avote adopted by the Security Council on 15 September 1977, P 15.

(53) U.N.S/12723, Report By the Secretary-General On the United Nations Operation in Cyprus (for the period 1 December 1977 to 31 May 1978), 31 May 1978, No 48. P 13.

(54) Polyviou, Op. Cit., P 210.

(٥٥) ولد في ليماسول في ١٩٣٢. في عام ١٩٥٢ ، تم تعيينه سكرتيراً في لندن للأسقف مكاريوس، وفي عام ١٩٥٤ تولى رئاسة الأبرشية الوطنية في لندن ، بهدف توعية الرأي العام البريطاني بشأن القضية القبرصية. أُجبر على مغادرة لندن في حزيران ١٩٥٦ وذهب إلى اليونان ، حيث تعاون مع اللجنة الهلينية لتقرير مصير قبرص. من اب ١٩٥٦ إلى اذار ١٩٥٧ مثل الجيش الوطني القبرصي في نيويورك. فيما بعد سُمح له باستئناف منصبه في الأبرشية الوطنية. وبقي في العاصمة البريطانية حتى توقيع اتفاقيتي زيورخ ولندن وفي اذار ١٩٥٩ . بعد إعلان استقلال قبرص في اب ١٩٦٠ ، تم تعيينه من قبل مكاريوس ، وزير العدل وبعد أيام قليلة وزيراً للخارجية ، وفي ٥ ايار ١٩٧٢ استقال من منصب وزير الخارجية، بعد خلاف مع النظام العسكري في أثينا. بعد انقلاب الطغمة العسكرية في أثينا والغزو التركي. انتخب رئيساً لمجلس النواب. بعد وفاة مكاريوس في ٣ اب ١٩٧٧. لمزيد من التفاصيل ينظر:

Αλεβιώσε ο πρώην πρόεδρος της Κυπριακής Δημοκρατίας Σπύρος Κυπριανού

<https://web.archive.org/web>

(56) Duran, Op. Cit., P 9.

(٥٧) حميد، المصدر السابق، ص ٩٥.

(58) Duran, Op. Cit., P 10؛ Panteli, Op. Cit., P 257.

(59) Polyviou, Op . Cit, PP 211-212.

(60) Michael, Op. Cit., P 56.

(61) Robert McDonald, The Problem of Cyprus, London: IISS, Adelphi Papers 234, Winter 1988/9, P 24.

(62) Michael, Op. Cit., PP 56-57.

(63) U.N.S/12723, Op. Cit., No 53. P 14.

(64) U.N.S/12695, Letter Dated 26 May 1978 from the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations addressed to the President of the Security Council, 5 May 1978, P1.

(٦٥) فرضت الولايات المتحدة ، بعد صراع طويل الأمد بين الكونغرس والبيت الأبيض ، حظراً على بيع الأسلحة وتوريدها إلى تركيا في ٥ شباط ١٩٧٥. نتيجة لاستخدام الجيش التركي أسلحة الناتو والولايات المتحدة بطريقة لا تسمح بها المعاهدات .
Ersin Kalaycioglu, Turkish Dynamics: Bridge Across Troubled Lands, First edition, New York, Palgrave Macmillan, 2005, P111.

(66) Ertugrul, Op. Cit., PP 217-218 .

(67) U.N.S/12723, Op. Cit., No 55. PP 14-15.

(68) Oliver Richmond, Mediating in Cyprus: The Cypriot Communities and the United Nations, Britain, Frank Cass, 1998, P 151.

(69) U.N.S/12723, Op. Cit., No 57. P 15.

(70) U.N. A/33/107/S/12715, Letter dated 23 May 1978 from the Permanent Representative of Turkey to the United Nations addressed to the Secretary- General, 23 May 1978, Annex, PP 1-2

(71) U.N. A/33/348, Report of the Secretary-General, 2 November 1978, No 7. P 4.

(72) U.N.S/12723, Op. Cit., No 57. P15.

(73) U.N.A/33189/S/12786, Letter dated 24 July 1978 from the Charge d'affaires a.i. of the Permanent Mission of Cyprus to the United Nations addressed to the Secretary-General, 25 July, 1978, PP 2-3.

(74) U.N.A/33/190/S/12789, Letter dated 25 July 1978 from the Chargé d'affaires a.i. of the Permanent Mission of Cyprus to the United Nations addressed to the Secretary-General, 25 July 1978, PP 1-2.

(٧٥) للأطلاع على بنودها ينظر :

Mirbagheri, Op. Cit., PP 93-94.

(76) Duran, Op. Cit., P11.

(77) James Ker Lindsay, The Cyprus Problem: What Everyone Needs to Know, New York, Oxford University Press, 2011, P 50.

(78) McDonald, Op. Cit., P 25.

(٧٩) عبد، المصدر السابق، ص ١٩١.

(80) U.N. S/13369, Op. Cit., No 50. PP 12-13.

(81) Richmond, Op. Cit., P 154.

(82) Panteli, Op. Cit., P259.

(83) U.N.S /13672 Report By the Secretary-General on The United Nations Operation In Cyprus (for the period 1 June to 30 November 1979) , 1 December 1979, No 44. P 11.

(84) Ertuğrul, Op. Cit., P 222.

(85) U.N.S /13672, Op. Cit., No 45-47. PP 11- 12.

(86) Ibid, No 53. P 13.

(٨٧) دنكتاش، المصدر السابق، ص ١٣٨.

قائمة المصادر

اولاً: الوثائق

وثائق الامم المتحدة

أ- قرارات مجلس الامن

- 1- U.N.Resolution 367 adopted unanimously at the 1820th meeting without avote, Adopted by the Security Council by consensus on 12 March 1975.
- 2- U.N.Resolution 414 adopted at the 2032nd meeting without avote adopted by the Security Council on 15 September 1977.

ب- قرارات الجمعية العامة

- 1- U.N. General Assembly Resolution 3395 (XXX) adopted at the 2413th plenary meeting on the evening of 20 November, 1975

ج- تقارير الامين العام

- 1-U.N. S/12093 , Report By the Secretary-General on The United Nations Operation In Cyprus (for the period 9 December 1975 to 5 June 1976), 5 June 1976.

- 2-U.N.S/12323, Report Of the Secretary-General Pursuant To Paragraph 6 Of Secretary Council Resolution 401 (1976), 30 April 1977.
- 3- U.N.S/12342, Report By The Secretary-General On United Nations Operation In Cyprus (for the Period 7 December 1976 to 7 June 1977), 7 June 1977.
- 4-U.N.S/12463, Report By The Secretary-General On the United Nations Operation In Cyprus (for the period 8 June 1977 to 30 November 1977), 1 December 1977.
- 5-U.N.S/12723, Report By the Secretary-General On the United Nations Operation in Cyprus (for the period 1 December 1977 to 31 May 1978), 31 May 1978.
- 6-U.N.S/12695, Letter Dated 26 May 1978 from the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations addressed to the President of the Security Council, 5 May 1978.
- 7-U.N. A/33/348, Report of the Secretary-General, 2 November 1978.
- 8-U.N. S/13369, Report By the Secretary-General on The United Nations Operation In Cyprus (For the period 1 December 1978 to 31 May 1979), 31 May 1979.
- 9-U.N.S /13672 Report By the Secretary-General on The United Nations Operation In Cyprus (for the period 1 June to 30 November 1979), 1 December 1979.

هـ- رسائل الممثلين في الامم المتحدة

- 1- U.N.S/12387, Letter Dated 26 August 1977 from the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations addressed to the President of the Security Council, 26 August 1977.
- 2- U.N. A/33/107/S/12715, Letter dated 23 May 1978 from the Permanent Representative of Turkey to the United Nations addressed to the Secretary- General, 23 May 1978.
- 3- U.N.A/33189/S/12786, Letter dated 24 July 1978 from the Charge d'affaires a.i. of the Permanent Mission of Cyprus to the United Nations addressed to the Secretary-General, 25 July, 1978.
- 4- U.N.A/33/190/S/12789, Letter dated 25 July 1978 from the Chargé d'affaires a.i. of the Permanent Mission of Cyprus to the United Nations addressed to the Secretary-General, 25 July 1978.

ثانياً: الكتب الوثائقية

- 1- Hakki , Murat Metin, The Cyprus Issue: A Documentary History, 1878–2007, United States of America, I.B. Tauris, 2007.

أ- الكتب العربية

- ١- دنكتاش، رؤوف ، المثلث القبرصي، ترجمة عدنان حطيط، بيروت، ١٩٩٠.
٢- النويميس، سعود بن خلف ، القانون الدولي العام، الطبعة الاولى، الرياض، مكتبة القانون والاقتصاد، ٢٠١٤.

ب- الكتب باللغة الانجليزية

- 1-Antonopoulos, Athanasios, Redefining Greek–US Relations, 1974–1980: National Security and Domestic Politics, UK, Palgrave Macmillan, 2020.
2-Borowiec, Andrew, cyprus: A Troubled Island, London , praeger, 2000.
3-Kalaycioglu, Ersin, Turkish Dynamics: Bridge Across Troubled Lands, First edition, New York, Palgrave Macmillan, 2005.
4-Hale, William, Turkish Foreign Policy since 1774, London, Routledge,2013.
5-Lindsay, James Ker, The Cyprus Problem: What Everyone Needs to Know, New York, Oxford University Press, 2011.
6-McDonald, Robert, The Problem of Cyprus, London: IISS, Adelphi Papers 234, Winter 1988/9.
7-Michael, Michális Stavrou, Resolving the Cyprus Conflict Negotiating History, New York, Palgrave Macmillan, 2009.
8-Mirbagheri, Farid, Cyprus and International Peacemaking 1964–1986, United Kingdom, C. Hurst & Co, 1998.

- 9-Panteli Dr. Stavros, The Making of Modren Cyprus from obscurity to statehood, , England , interworld publication Ltd , 1990.
- 10-Polyviou, G. Polyvios, CYPRUS Conflict and Negotiation 1960-1980,USA, Holmes & Meier Publishers, Inc, 1980.
- 11-Richmond, P. Oliver, Mediating in Cyprus: The Cypriot Communities and the United Nations, Britain, Frank Cass, 1998.
- 12-Salem, Norma, cyprus: A Regional Conflict and its Resolution, Britain, Palgrave Macmillan, 1992.
- 13-Turner, Barry and othcIs, The Statesman's Yearbook 2008: The Politics, Cultures and Economies of the World, New York, Palgrave Macmillan, 2007.

ج- الكتب باللغة التركية

- 1- Demir, Sertif, Turkey's Foreign Policy and Security Perspectives in the 21st Century PROSPECTS AND CHALLNGES, USA, Brown Walker Press, 2016.

ثالثاً: الموسوعات

- ١- حميد، احمد جاسم ابراهيم ، القضية القبرصية ...والصراع التركي-اليوناني في ظل الموقف الدولي ١٩٦٠-١٩٩٤ (دراسة تاريخية) مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية ، العدد ١ ، المجلد ٢ ، ٣٠ حزيران ، ٢٠١٦.

رابعاً: الرسائل والاطاريح

أ- باللغة التركية

- 1- Coşkun, Yasin, The Cyprus Problem and Anglo-Turkish Relations 1967-180, Doktora Tezi, the School History, University of East Anglia, 2018.

